INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

# الحصار الاقتصادي على اليمن: حرب خبيثة تحصد الأرواح

أربعة أعوام من حرب ظالمة وغير شرعية شنتها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على اليمن لتلبية مآرب سياسية لم تعد خفية على أحد. تلك العباءة التي لبستها السعودية لتكافح بها - وحسب مزاعمها- الإرهاب كشفت اليوم عما يختبئ داخلها من تعطش واضح للانتقام من الشعب اليمني من خلال سلسلة من المجازر التي لم نشهدها منذ الحرب العالمية الثانية والانتهاكات القانونية بحق دولة تتمتع بسيادة كاملة.

أربعة أعوام لم تعد الصواريخ والقنابل المحرمة دولياً هي المؤرق الوحيد للشعب اليمني، لأن هناك حرب خبيثة أشد فتكاً وأعنف سقطت على ظهورهم، استهدفت لقمة عيشهم.

*حرب اقتصادية تسببت بخسائر فادحة لليمنين وتهدد الآن بتحويل البلاد إلى مجاعة ذات أبعاد كارثية*

تحت قيادة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، فرض تحالف العدوان حصار شامل ومجموعة من الإجراءات الاقتصادية العقابية بهدف تقويض نشاط أنصار الله، لكن تلك التدابير والقيود الصارمة المفروضة على الاستيراد والتصدير وحجب رواتب ما يقارب مليون موظف مدني زادت من معاناة السكان وأدت إلى تدهور سريع للاقتصاد دفع الملايين إلى مزيد من الفقر.

هذا التسارع في هبوط قيمة العملة اليمنية وأثارها الكارثية، جعل الأمم المتحدة تتخبط في تحديد إحصائية واضحة لحجم المجاعة المحتملة:

***"في إحاطتي الشهر الماضي قلت لكم إن 3.5 مليون يمني آخر من المحتمل أن يعانوا من انعدام حاد في الأمن الغذائي خلال الأشهر المقبلة، ليضاف ذلك إلى ثمانية ملايين شخص نصل إليهم كل شهر بالمساعدات، ليصبح العدد 11 مليونا. هذا ما قلته في الحادي والعشرين من سبتمبر/أيلول. الآن، نعتقد أن هذا التقدير خاطئ. تقديرنا المعدل يفيد بأن العدد الإجمالي لمن يواجهون ظروف ما قبل المجاعة، أي المعتمدين بشكل كامل على المساعدة الخارجية للبقاء على قيد الحياة، قد يصل قريبا إلى 14 مليونا، أي نصف عدد سكان اليمن".***

هذا ما صرح به منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك أمام مجلس الأمن الدولي محذراً من خطر حدوث مجاعة كبرى وشيكة في اليمن، لم يشهد مثيلها من قبل أي مهني يعمل في المجال الإنساني.

INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

خرج مفهوم المجاعة في اليمن عن تعريفه التقليدي "المجاعة هي مجرد نقص بالغذاء" ليتعلق الأمر بحرب على الاقتصاد في استهداف مباشر لكل سبل تأمين لقمة العيش، حرب فاقمت معاناة الأهل في تأمين قوت أولادهم اليومي حتى بات بعضهم عاجز مستسلم لرؤية أطفاله تموت أمام عينيه دون وجود أي طريقة تحول دون وقع تلك المأساة.

*علي الحجاجي وزوجته بالفعل فقدو أحد ابناءهم نتيجة وباء الجوع الذي يجتاح اليمن والآن يخشى أن يفقد الآخر.*

*قائلاً: "بالكاد أستطيع شراء قطعة من الخبز القديم" . "لهذا يموت أطفالي أمام عيني"*

*لم يكن ذلك بسبب نقص الغذاء في المنطقة لكن السيد الحجاجي كغيره من الكثير من سكان اليمن لم يستطع تحمل ارتفاع الأسعار.*

نعم وللأسف، ما تبين من انعدام أي حراك دولي لوضع حدٍ لتأثير تلك الحرب الاقتصادية على البشرية يثبت أن تطورنا في العلم والتكنولوجيا جعل القيم الإنسانية تتراجع كثيراً.

الحرب الاقتصادية على اليمن لم تنحصر فقط في فرض حصار شامل على كافة المنافذ البرية والموانئ البحرية والجوية وإجراءات قسرية على اليمن وعرقلة دخول السفن المحملة بالمواد التجارية من الأغذية والأدوية والمستلزمات الطبية ومشتقات النفط والغاز وغيرها من الاحتياجات الأساسية لاستمرار الحياة. بل أخذ منحى آخر من خلال الهجمات الجوية التي استهدفت مع سابق الإصرار البنى التحتية من معامل وحقول ومنشآت زراعية وقوارب الصيد أدت إلى تدمير المنظومة الغذائية في اليمن.

وكنتيجة لتلك العوامل انخفض انتاج المنشآت الصناعية والخدمية بحوالي 69% وارتفعت خسائر المنشآت الصناعية في بعض المناطق بنحو 73% من انتاجها بينما بلغت خسائر المنشآت العاملة في مناطق أخرى نحو 60%.

وأشارت إحصائيات صادرة عن وزارة حقوق الإنسان إلى أن:" 59% من المنشآت سرحت 48% من العاملين وخفضت 51% من هذه المنشآت رواتب بقية العاملين بنسبة 56% " مما يعني أن مئات الآلاف من العمال في تلك المصانع ومنشآت القطاع الاقتصادي حرموا من مصادر دخلهم.

توقف حوالي 51% من المنشآت الصحية عن عملها بسبب تدميرها أو عجزها عن تأمين المستلزمات الطبية اللازمة للقيام بواجبها الإنساني نتيجة الحصار المفروض.

كما تدنت الخدمات التي تقدمها المراكز الصحية بسبب عوامل تتعلق بنقص المواد التشغيلية حيث توقف ما يقارب 225 مركز لمعالجة حالات سوء التغذية الامر الذي ساهم في حرمان الكثير من الأسر في الحصول على العلاج لعدم قدرتهم على الوصول إلى مراكز أخرى بسبب ارتفاع أجور النقل مما أدى إلى تسارع أكبر في انتشار المجاعة والأمراض الأخرى من الكوليرا والدفتريا وغيرها..

أدت الحرب الاقتصادية إلى فقر شديد يعاني منه معظم الشعب اليمني، فقرٌ جعلهم يحاربون للحصول على الحياة بكافة الوسائل.

*عندما مرض هذا الطفل، حاول أباه معالجته بوسائل شعبية لا تطلب تكاليف فأحرقه، تاركاً ندوباً على صدره.*

*عجز الأب في تأمين تكاليف العلاج دفعه إلى تأمين أي وسيلة لبقاء ابنه على قيد الحياة غير آبهاً بنتائجها الجانبية.*

ما قامت به دول تحالف العدوان السعودي الامريكي الاماراتي هو في حقيقته التي لا تقبل الشك أو الجدال «حصار» ينتهك كافة مبادئ وأعراف القانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الخاصة بذلك.

وبحسب الفقرة الثانية من المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

*" لجميع الشعوب، سعيا وراء أهدافها الخاصة، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي. ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة."*

اغلاق المعابر الجوية والبحرية والبرية هو عقاباً جماعياً لسكان الجمهورية اليمنية، وبذلك ووفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني وطبقاً للمادتين (6، 7) من النظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية يشكل جريمة إبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية.. وتؤكد المادتان (55، 56) من اتفاقية جنيف الرابعة على ضمان تدفق الإمدادات الغذائية والدوائية والطبية والخدمية. وكون الحصار جريمة إبادة وضد الإنسانية لمخالفته لقواعد القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني، فإنه يجب محاكمة مرتكبيها.

تدمير البنى التحتية هو أيضا تجاوز آخر لميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات لاهاي وجنيف وقوانين النزاعات المسلحة، يوميا تشهد سماء اليمن غارات جوية عشوائية دون أهداف واضحة، غارات على مناطق مكتظة سكانيا تضع المدنيين والممتلكات المدنية، بما في ذلك البنى التحتية، تحت وطأة شبح الموت.

الحصار الاقتصادي هو نوع من التدابير القسرية الأحادية الجانب تتخذها إحدى الدول لإجبار الأخرى على تغيير سياستها. كما أن حسن الجوار هو من أهم المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة، وأي إخلال بهذا المبدأ ينعكس سلباً على استقرار المنطقة كلها، وليس على علاقات الدولتين المتجاورتين فقط. وبهذا لا تتسبب السعودية فقط في الجرائم الإنسانية الحاصلة في اليمن بل تمتد أيضاً لتحدث توتر في المنطقة بأكملها وتهدد السلم والأمن الدوليين.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يطالب الأمم المتحدة بالتحرك الفوري لوضع حد لانتهاكات السعودية الجسيمة التي تسببت في أكبر كارثة إنسانية "المجاعة". وسيقرر تقييم تقوده الأمم

المتحدة في منتصف نوفمبر / تشرين الثاني مدى قرب اليمن من أن يصبح البلد الثالث الذي يعاني رسميا من المجاعة بعد الصومال وجنوب السودان.

يطالب المجلس دول تحالف العدوان رفع الحصار الشامل المفروض على اليمن لكونه انتهاك صارخاً لمبدئ القانون الدولي الإنساني وما يتسببه أيضاً من القتل جوعاً للمدنيين وخاصة الأطفال.

كما يطالب الجهات المعنية بوضع خطية اقتصادية فورية واتخاذ التدابير اللازمة لإنقاذ الاقتصاد المُدمر للحد من استمرار انعكاساته الكارثية على الوضع المعيشي للمدنيين.

ويؤكد المجلس ان وضع الحد لتلك الكارثة لا يعالج سوى بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية والنهوض بالاقتصاد اليمني من جديد.

وأخيراً تبقى عملية السلام بين الأطراف اليمنية هي الحل الوحيد للشعب اليمني لان له وحده فقط الحق في تقرير مصيره دون أي تدخل خارجي.

جنيف 2018/10/30